

## تعرّ نمو إجمالي الناتج المحلي إحدى النتائج و (٢٧٠) مليار دولار تكلفة الحرب على العراق.. حتى الآن



### نيويورك - سياتا

يقال أحياناً أن الحقيقة هي أولى ضحايا الحرب. ولنطرح هذا السؤال الذي يبدو لأول وهلة بسيطاً: ما هي تكاليف "الحرب العراقية" على الولايات المتحدة؟

جريدة نيويورك تايمز نشرت مقالاً يلفت النظر إلى أن المسؤولين الأمريكيين تجاهلوا ما يمكن أن يمثل أكبر تكلفة، إلا وهو أثر هذه الحرب في الاقتصاد الكلي الأمريكي، كما جاء في المقال، الذي تابع كاتبه يقول: علاوة على ذلك، فإن التكلفة الحقيقية ليست في الأموال التي أنفقت، ولكن تضاف إليها الآثار الاقتصادية، سيئة كانت أم جيدة. فعلى سبيل المثال، أدت الحرب العالمية الثانية إلى مستويات ضخمة من الانتاج وخلق الوظائف في الولايات المتحدة، في حين جرت حرب فيتنام الاقتصاد إلى التراجع

الكبير. وهكذا، فبعد اثنين وعشرين شهراً من القتال في العراق، كيف كان تأثير الحرب في الاقتصاد الأمريكي، وماذا عن المستقبل؟ بالطبع فإن احتساب الأثر الصافي للحرب التي ما زالت رحاها دائرة، ليس بالأمر السهل ولا الدقيق. ولهذا السبب يمكن أن يميل المحللين من محاولة التعرض إلى هذه المسألة، غير أن قلة من الاقتصاديين المشهود لهم بالدراية، قدموا تقديرات، وكانت النتائج مثيرة للدهشة. تكاليف الحرب مستمرة ان التكاليف الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي حتى الآن، ربما تكون مساوية، ان لم تكن أكبر من الأموال الفعلية التي صرفت مباشرة على الحرب. (ويجدر التنويه على التقديرات، فإن الرقم الرسمي لهذه التكاليف يبلغ حوالي ١٢٠

مليار دولار منذ بداية الحرب). وهناك احتمالات لتكاليف كبرى ما دامت الحرب مستمرة. ولكن دعونا نبدأ بالآثار الاقتصادية الذي تم تلمسه حتى الآن. يرى اقتصاديان هما وارويك ماك كيبون من معهد بروكينغز، واندرو ستويكل من مركز الاقتصادات الدولية في استراليا، ان الحرب ربما تكون كبدت الاقتصاد الأمريكي ١٥٠ مليار دولار على صورة فاقد في إجمالي الناتج المحلي منذ ان شنتها الولايات المتحدة على العراق في آذار عام ٢٠٠٣. وهذا الرقم يعادل ما نسبتة واحد من المائة من النمو المفقود على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية. وإذا كان هذا الرقم صحيحاً، فإن نمو الاقتصاد الأمريكي الذي بلغت نسبته ٣.٧٪ خلال هذه الفترة كان يمكن ان يكون بنسبة ٤.٧٪ لو لم تقم الحرب.

ومن اين يمكن ان يأتي مبلغ الـ ١٥٠ مليار دولار؟ لقد اخذت الدراسة التي اجراها الاقتصاديان، في الاعتبار عوامل مثل اسعار النفط الأعلى، عجوزات الميزانية المتزايدة، وتزايد حالة عدم اليقين. وعند تحليل آثار عدم اليقين، وضع الباحثان تقديرات لآثر الحرب في الاسواق المالية والاستثمارات والائناق الاستهلاكي. وبالطبع، فإن اية نتائج يتوصل اليها أي نموذج اقتصادي، هي خاضعة للنقاش، وهذا المبلغ ليس استثناء، فقد يراه البعض مرتفعاً، فيما يراه آخرون أقل من التقديرات الحقيقية. ولكن إذا صدق الباحثان في تقديراتهما، فإن التكلفة الحقيقية للحرب حتى الآن، بما فيها النفقات المباشرة والنمو الاقتصادي المفقود، تقارب ٢٧٠ مليار دولار.

ويتفق معظم الاقتصاديين في ان الحرب اضرت بالاقتصاد، وذلك بصورة رئيسة من خلال اسعار النفط المرتفعة واستمرار حالة عدم اليقين. ومن الصعب عزل آثار الحرب في اسعار النفط عن عوامل أخرى مثل الطلب الأعلى على النفط واضطراب المعروض في السوق العالمية، لكن الاعتقاد يسود بان اثر الحرب كان بالغ الأهمية. ويقول ستيفن روش، كبير الاقتصاديين العاملين لدى شركة مورغان ستانلي "انه ليس مصادفة ان نرى اسعار النفط تكسر حاجز الخمسين دولاراً للبرميل، بعد ان مضت على قيام هذه الحرب سنة ونصف السنة". ويقول مارك زاندي، من الشركات العاملة في العراق، ان الحرب كان لها تأثير واسع النطاق في الاقتصاد، وفي نفسية ونشاط عمالنا" ويفسر ذلك بقوله:

## نصب ٤٠ آلة تصوير حول مدينة بابل الأثرية بالعراق

أفاد مسؤول دائرة الآثار في مدينة بابل العراقية أن العمل متواصل لنصب ٤٠ آلة تصوير حول المدينة الأثرية، لرصد عمليات السلب والنهب التي قد تحصل. وبين المسؤول أن القوات البولندية تمول هذا المشروع وأن شرطة محافظة بابل خصصت حوالي ١٠٠ شرطي عراقي للعمل على حماية المدينة من اللصوص. وتجدر الإشارة الى أن

## ارتفاع الدولار الأميركي يدعم تدفق رؤوس الأموال

سجل الدولار الأميركي مكاسب إذ ارتفع على أدنى مستوياته منذ خمس سنوات أمام الين وصعد الى أعلى مستوياته مقابل اليورو منذ شهرين حيث بلغت العملة الأوروبية ١,٣٠ دولار لأول مرة منذ تشرين الثاني الماضي. وانخفض الجنيه الإسترليني ١,٨٦٨٨ دولار من ١,٨٥٩٩ دولار وأواخر الأسبوع. وعززت ثقة المستثمرين بيانات تدفق رؤوس أموال تبلغ ٨١ مليار دولار خلال تشرين الثاني الماضي. وتوقعت مؤسسة ستاندراند اند بولدينغز أن يزداد تدفق رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة خلال تشرين الثاني الماضي. ويتوقع المستثمرون استمرار الاحتياطي الفدرالي الأميركي (البنك المركزي) في رفع معدلات الفائدة للمساعدة في معالجة العجز المزدوج في ميزانية أميركا وتجارتها. وارتفع الدولار قليلاً مقابل الين متخطياً أدنى مستوياته أمام



## الإدارة الأميركية تدافع عن إدارتها لعائدات النفط العراقي في الأمم المتحدة

## طلب العالم على نفط أوبك يزداد في الربع الأول

انخفضت إمدادات النفط العالمية بواقع ٤٥ ألف برميل يوميا في كانون الأول الماضي، لتنتهي ثلاثة أشهر من ارتفاع الإمدادات بعد أن ساهمت مشاكل الإنتاج في بحر الشمال وكندا في خفض ١٦٥ ألف برميل من إنتاج الدول المستقلة عن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وقال تقرير لوكالة الطاقة الدولية صدر إن إمدادات أوبك في الشهر الماضي استقرت دون تغيير عن الشهر الذي سبقه عند ٢٩,٥ مليون برميل، وذلك بعد أن عوض ارتفاع إنتاج العراق بواقع ١٦٠ ألفاً وزيادة حجمها ١٠٠ ألف في إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة. انخفاض إنتاج نيجيريا وإيران والسعودية.

وانخفض إنتاج عشرة أعضاء في أوبك يخضعون لنظام حصص الإنتاج بواقع ١٦٠ ألف برميل يوميا في كانون الأول ليصل إلى ٧١,٦ مليون برميل يوميا مقارنة مع المستوى المستهدف في أول تشرين الثاني وهو ٢٧ مليوناً. وقالت الوكالة إنه سيتعين على

التحريك وقصور إعداد سجلات الإنفاق الحكومية والإشراف غير الكفء على صادرات النفط العراقي وعدم إجراء مناقصات تنافسية لتعود تصل قيمتها إلى ٨١٢ مليون دولار في الأقل. وفي جلسة مغلقة منتصف الشهر الحالي رسم مراقب الأمم المتحدة للنفط بتولي تمثيل المنظمة الدولية في تلك الهيئة جان-بيير هالوبوشز الخطوم العامة للنتائج التي توصلت إليها حول إدارة صندوق تنمية العراق التي تولتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. من جانبه قال نائب السفير الأميركي في الأمم المتحدة باتريك كينيدي بأنه أبلغ مجلس الأمن بأن سلطة التحالف المؤقتة تصرفت بمسؤولية في تلك الظروف. وكانت سلطة التحالف قد تولت إدارة شؤون العراق لفترة من آذار ٢٠٠٣ وحتى انتقال السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران بقيادة الولايات المتحدة. وفي معرض رده على الإنتقادات التي قضت بعدم وجود نظام مقياسي لرصد كميات النفط

الأميركيين الذين كانوا من أشد منتقدي برنامج النفط مقابل الغذاء. فقد طالب السيناتور الأميركي الجمهوري من ولاية مينيسوتا نورم كولان باستقالة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، كما تجرى حالياً خمسة تحقيقات منفصلة يجريها الكونغرس الأميركي لتقصي حقائق البرنامج الذي يسود الاتهام بتفشي ممارسات الفساد في نتاياه. وقد ذكر تقرير كبير مفتشي الأسلحة الأميركي تشارلز دوفير في تشرين الأول الماضي أن النظام العراقي السابق كان قادراً على "تحريب" النظام الذي سار عليه البرنامج بحجم تعاملاته التي بلغت ٦٠ مليار دولار بحيت حصل على عائدات غير شرعية وصلت الى ١,٧ مليار دولار خارج نطاق إشراف الأمم المتحدة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣ كما قال أن البرنامج إنطوى على دفع رشاوى قدمت الى مجموعة من المسؤولين من بلدان مختلفة - خاصة فرنسا وروسيا والصين. **توصية : عماد أسعد**  
**عن وكالة الأسوشيتد برس**

## توقعات بنمو اقتصاد السعودية ٤,٣٪ عام ٢٠٠٥

قالت مجموعة مالية سعودية إن المملكة ستحقق إيرادات تبلغ ٩٠ مليار دولار من صادرات النفط ونمو اقتصاديا بنسبة ٤,٣٪ العام الجاري. كما توقع أن يبلغ متوسط سعر النفط السعودي ٣٠ وقال تقرير صادر عن مجموعة "سامبا" إن السعودية ستتمتع باستمرار نمو القطاع غير النفطي بفضل انخفاض أسعار الفائدة ورفع قيود السوق والعمل في مشروعات كبرى في قطاعات المياه والكهرباء والبتروكيماويات. وتوقعت سامبا أن يبلغ السعر المتوسط لل خام السعودي ٣٠ دولاراً للبرميل هذا العام، وأن ينخفض الإنتاج قليلاً عن متوسط العام الماضي البالغ ٨,٨ ملايين برميل يوميا ليكون ٨,٨ ملايين. وبلغ متوسط سعر النفط السعودي العام الماضي ٢٥ دولاراً، وكان لارتفاع الأسعار والإنتاج

## الصين تتقد قرارا أميركيا يفرض عقوبات على شركاتها

انتقدت الصين قيام الإدارة الأميركية بفرض عقوبات جديدة على عدد من أكبر الشركات الصينية بزعم مساعدتها إيران في جهود تطوير الصواريخ ذاتية الدفع. وقالت واشنطن على هذه الخطوة التي شملت سبع شركات بدون وجود دليل حقيقي، قرار غير حكيم. جاء ذلك في الوقت الذي ذكرت فيه صحيفة نيويورك تايمز الأميركية أن هذا الإجراء جزء من جهود البيت الأبيض والمخابرات الأميركية للتعرف على عناصر مهمة في برامج الأسلحة الإيرانية وإبطانها. ولم يدل البيت الأبيض بأي بيان علني بشأن العقوبات. وقالت الصحيفة في تقرير لهدا أن وزارة الخارجية الأميركية أعدت قائمة في وقت سابق من هذا الشهر بأسماء ثمانية شركات صينية، لكنها لم تكشف عن طبيعة التكنولوجيا التي صدرتها هذه الشركات لإيران. وتحظر العقوبات على هذه الشركات



## السعودية تنتظر نحو مليار دولار من عائدات الحج

تسهم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بموسم الحج في تنشيط الاقتصاد المحلي بالسعودية، ويتوقع أن تتجاوز عائدات الموسم الحالي مليار دولار. ويقترب هذا الرقم من مثيله العام الماضي وذلك على الرغم من كارثة تسونامي، وما أعلن عن تكبد شركات الحج السعودية خسائر قيمتها نحو ١٣ مليون دولار بسبب أزمة تحديد يوم الأول من ذي الحجة. وتنتظر السعودية -كالعادة- أن يسهم هذا الموسم بقدر كبير في تنشيط الاقتصاد المحلي الذي من المتوقع أن يحقق معدل نمو تبلغ نسبته ٤,٣٪ هذا العام. وستكون قطاعات الإسكان والنقل والصرافة أكثر القطاعات ربحية خلال هذا الموسم. ويشكل موسم الحج أيضا مناسبة للحد من معدل البطالة الذي وصل في السعودية وفقا لبعض التقديرات إلى ٣٠٪. ويقدر حجم القوى البشرية المطلوبة لخدمة الحجيج بنحو مائة ألف.